دورُ البحث العلميّ في التّنمية الثّقافيّة والتّقدُّم الحضاريّ

مصطفى النشار*

مُقدّمة

من المعروف أنّ البحث العلميّ يُمثّل رأس الحربة في عمليّات التّحوُّل الحضاريّ من ثقافة التّخلُّف إلى ثقافة التّقدُّم، وتحقيق الطّفرات التّنمويّة الثّقافيّة واستدامتها؛ إذ من دون سيادة نمط التّفكير العلميّ في جميع المجالات، وتشجيع رُوّاد البحث العلميّ في مختلف ميادين العمل الثّقافيّ، والأخذ بنتائج أبحاثهم، والاستفادة منها وفقًا للأهداف التّنمويّة العامّة للدّولة، لا يمكن للتّقدُّم الحضاريّ أن يتحقّق.

مفهوم التّنمية الثّقافيّة وآليات التّقدُّم المعرفيّ

كان مفهوم التّنمية، في ما سبق، مقتصرًا على التّنمية الاقتصاديّة، ثمّ شمل بعد ذلك التنمية الاجتماعيّة؛ فكان من الطّبيعيّ أن ينشأ هنا مفهوم التّنمية الثّقافيّة؛ حيث إنّ الجانب الأهمّ من التّنمية الاجتماعيّة يعتمد على التّنوير الثّقافيّ، وتطوير المفاهيم السّائدة لدى النّاس وتغييرها؛ بحيث يزداد وعيهم ليتقبّلوا المفاهيم الجديدة الّتي من شأنها تدريجيًّا تحقيق التّحوُّل المطلوب نحو سيادة قيم ثقافة

* أستاذ الفلسفة في كلّيّة الآداب- جامعة القاهرة، ورئيس الجمعيّة الفلسفيّة المصريّة.

التَّقدُّم. والتَّنمية البشريّة تقوم، في كثيرٍ من عناصرها، على ما تُحقّقه المُجتمعات من تقدُّم ثقافيٍّ ومعرفيٍّ.

لكي ندخل بحقّ عصر التَّقدُّم المعرفيّ ينبغي لنا أن نلتفت إلى ضرورة امتلاك رؤية مُحدّدة لسدّ ما يُسمّى بالفجوة المعرفيّة بيننا وبين الأُمَم المُتقدِّمة، وهذا يعني ببساطة أن نسعى إلى بناء الشُّروط اللَّازمة لبناء مجتمع المعرفة، وتتلخَّص تلك الشُّروط - كما وضعها نبيل علي في التّقرير الَّذي بثّته المُنظَّمة العربيَّة للثَّقافة والعلوم تحت عنوان «الثَّقافة العربيَّة في عصر المعلومات»[1] في خمس نقاط، هي:

أوّلها: إطلاق حُرّيّة التّعبير الَّتي لا تُعدُّ في عصرنا الحالي مجرّد شأن سياسيّ؛ بل لها أبعادها: الاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والثّقافيّة؛ وذات علاقة قويَّة بالتَّنمية، وبخاصَّة في شأن بناء مُجتمع المعرفة الَّذى يستحيل بناؤه في بيئة تقمع الرّأي، وتخرس الأفواه.

ثانيًا: ضمان الحرِّيَّات السِّياسيَّة بوصفها أساسًا من أُسُس التّنمية البشريَّة لضمان حقوق الإنسان، وعلى رأسها حقّ النّفاذ إلى مصادر المعرفة، وتوفير فرص التّعليم أمام الجميع مدى الحياة.

ثالثًا: وجوب المشاركة الجماعيّة، حيث إنَّ ثقافة الويب، أو الثَّقافة الرَّقميَّة بحكم طبيعتها ثقافة جماعيَّة، ويتمُّ معظمها بشكلٍ جماعيٍّ من تأدية الأعمال، إلى إنتاج المعرفة، وإقامة المشروعات حتّى حلقات السمر، وممارسة ألعاب الفيديو. وهنا ينبغي لعالمنا العربيّ أن يزحف إلى عصر المعرفة؛ لأن بين جنباته حوالَيْ 70 مليون أُمِّيًّا لا يعرفون القراءة والكتابة. ومِنْ ثَمَّ، فهم عاجزون عن تلك المشاركة، وغير قادرين على النّفاذ إلى مصادر المعرفة، كما أنّه حتّى من بين المُتعلِّمين من هم غير قادرين على المشاركة الإيجابيَّة في الحلقات النّقاشيّة، أو في جماعات الاهتمام المشترك. لذا، فإنَّ إحياء روح المشاركة الجماعيّة بين العرب والعرب، أو بينهم وبين غيرهم مسألة مهمَّة ينبغي أن تتضافر لها الجهود على مختلف المستويات: التّعليميّة، والإعلاميّة، والثّقافيّة.

رابعًا: ضرورة الحشد المحلّيّ والتَّكتُّل الإقليميّ؛ فعلى الصَّعيد المحلّيّ تتطلَّب تنمية عصر المعلومات توزيع الأدوار بين القطاع الحكوميّ والقطاع الخاص

1- علي، نبيل، الثّقافة العربيّة في عصر المعلومات، نشرة المُنظّمة العربيَّة للتربية والثّقافة والعلوم ، تونس 2008 م، ص 70 - 80.

والقطاع الأهلي، وكذلك تتطلَّب المُنظّمات غير الحكوميّة والإعلاميّة والثّقافيّة لإحداث النّقلة النّوعيّة المطلوبة. وهنا، علينا أن نخترق تلك الاندماجات الضّخمة الّتي تقوم بها المؤسَّسات الاقتصاديّة والثّقافيَّة العالميَّة والدخول فيها، ولا يمكن أن يتمّ ذلك إلّا بتكتُّل معلوماتيّ عربيّ؛ والعالم العربيّ يمتلك طاقات بحثيّة كبيرة من مراكز البحوث، وإعداد الباحثين في مجال المعلومات وعصر المعرفة، لكن تلك الطَّاقات لم تتحوّل بعد إلى قدرات فعليّة في هيئة إنجازات تكنولوجيَّة ومشاريع بحثيّة واضحة.

خامسًا: أهمّيّة التَّكامل المعرفيّ؛ إذ يُعدُّ هذا ملمحًا من ملامح عصر المعرفة، حيث يتطلَّب من أيّ مُتخصّص في أيّ علم من العلوم الإنسانيّة الإلمام بجانب من المعارف والعلوم الأخرى. فقد أدرك الغربيُّون الآن أنّه ليس بالعلم النّظريّ وحده تُحلّ المشكلات الإنسانيَّة؛ بل لا بُدَّ من الاستفادة من ثقافة المجتمعات المحلّيّة في حلّ المشكلات، مثل: مشكلة حرائق الغابات، ومنع انتشار الأوبئة والفيروسات، والحفاظ على البيئة. أمَّا ثقافتنا العربيّة فلا تزال تشكو من الانفصال الحادّ بين ثقافة الطَّبيعيَّات، وثقافة الإنسانيّات؛ فضلًا عن نُدرة المُتعلِّم والباحث العربيّ القادر على تجاوز نطاق تخصُّصه إلى عالم المعرفة الواسع الفسيح.

وإذا ما تساءلنا الآن عن كيفيّة تجاوز الفجوة المعرفيّة، وعن السَّبيل إلى اللِّحاق بعصر المعرفة، فإنّني أرى أنّ السَّبيل إلى ذلك يبدأ من:

1 ـ خطَّة تعليميّة شاملة تقضي على الأُمّيَّة الأبجديَّة، وتنسفها نسفًا ومعها خطّة إستراتيجيَّة للتّعليم العام والعالي؛ تقوم على إعمال التّفكير العلميّ والنّاقد، وتقديم المعرفة العلميّة بطريقة حديثةٍ ومُشوِّقةٍ.

2 ـ الاستفادة من القاعدة المعلوماتيَّة الكبيرة الموجودة في كل بلادنا العربيّة، حيث لدينا القدرات المادّيّة الّتي يمكنها توفير الأجهزة المُتطوّرة اللَّازمة، ولدينا كمّ هائل من الشّباب الواعد الواعي الَّذي يمتلك ناصية عصر المعلوماتيّة وآليّاتها.

3 ـ خطَّة إستراتيجيَّة عربيَّة تكامليَّة للنُّهوض بالبحث العلميّ العربيّ. ويمكننا توضيح ملامح عامَّة لتلك الخطَّة في ما يلي.

ملامح الخطَّة الإستراتيجيَّة العربيَّة للنُّهوض بالبحث العلميّ

من المعروف سلفًا أنّ ردم الهُوَّة المعرفيّة بيننا وبين الغرب ينبغي لها أن تقوم على إدراك أهمّيّة البحث العلميّ والإنفاق عليه ببذخ وأُكرّرها ببذخ؛ إذ يجب توفير كلّ الإمكانات المطلوبة لأيّ باحث علميّ أيًّا كان موضوع بحثه، وأيًّا كان تخصُّصه؛ فالبحث العلميّ يتقدّم بمدى قدرتنا على دعمه في كل التَّخصُّصات دون تمييز اللَّهمَّ إلَّا في جانب تحديد الأولويّات الَّتي يحتاجها المجتمع ومشاريعه التّنمويَّة في كلّ المجالات.

لعلِّي هنا أُشير إلى أنَّ السَّبب الحقيقيّ في تخلُّفنا العلميّ يرجع إلى عدم إدراكنا لأهمّيّة البحث العلميّ، وقلَّة الإنفاق عليه؛ إذ لا يتعدَّى إنفاق الحكومات العربيّة على البحث العلميّ 3.0%[1]، وبمقارنة بسيطة نجد أنَّ مجموع ما تنفقه الدُّول المُتخلّفة ومنها دولنا العربيَّة بالطَّبع لا يُمثِّل أكثر من 1.6% من مجموع إنفاق دول العالم المُتقدِّم على عمليَّات البحث العلميّ، وتوظيفه في تطوير التَّنمية[2].

لقد كتب الدكتور زويل أنّه وفقًا لمعهد المعلومات العلميّة بلغ مجموع الأوراق العلميّة الَّتي نشرت في أنحاء العالم في السَّنوات الخمس السَّابقة على 2002م بلغ 3.5 مليون ورقة وكانت إسهامات بلدان العالم العربيّ الَّذي يبلغ مجموع سكّانه آنذاك 280 مليون نسمة موزّعين على 22 بلدًا أقلّ من إسهام إسرائيل الَّذي لا يتعدَّى مجموع سكّانها 6 مليون؛ إذ يتراوح إسهام كلٍّ من البلدان العربيّة بين صفر% (اليمن) و0.3 % (مصر) و 0.03 في المئة في معظم البلدان[3].

على أيّ حال، فإنَّ الخروج من تلك الأزمة البحثيَّة ممكن إذا ما اتّحدت الإرادات السّياسيَّة للدُّول العربيَّة، واقتنع الجميع بضرورة ما يلي دون إبطاء، أو تلكُّؤ:

1 ـ وجوب إنشاء مراكز بحثيَّة عدّة في مختلف التَّخصُّصات العلميّة، وفي مختلف البلاد العربية للقيام بمشروعات بحثيّة ضخمة تستهدف حلّ مشكلات البيئة العربيّة وسدّ احتياجاتها، كما تستهدف خلق أُطُر علميّة

1- زغلول النجار، قضيَّة التَّخلُّف العلميّ والتّقدُّم في العالم الإسلاميّ المعاصر، سلسلة كتاب الأمَّة (20)، الدوحة - قطر، 1988م، ص 84-83.

2- المصدر نفسه.

3- أحمد، زويل، عصر العلم، دار الشروق ،القاهرة، 2012م، ص 199.

واعيـة ومدرّبـة على أعلى مستوى، ويُفضّـل أن يقـوم بالإشـراف عليهـا وعلى تدريـب أُطُرهـا العلمـاء العـرب مـن العقـول المهاجـرة. وربمـا تكـون مصـر قـد أخـذت بالفعـل خطـوات ملموسـة فـي هـذا الاتجـاه فـي السَّـنوات القليلـة الماضيـة .

2 ـ إنشـاء المراكـز المُتخصِّصـة للتَّعريـب والترجمـة العلميّـة في كلّ فـروع العلـم. وعلـى تلـك المراكـز بالطبـع أن تنقـل كل جديـد يصـدر وتُلاحقـه بـأيّ لغـة عالميَّـة حتّـى يمكنهـا أن تسـهم فـي خلـق بيئـةٍ ثقافيَّـة علميَّـة مُتطـوّرة؛ تسـتفيد منهـا المراكـز البحثيَّـة والجامعـات فـي مناهجهـا الدّراسـيّة، فضـلًا عـن خلـق المُثقّـف الواعـي الَّـذي يعنيـه ملاحقـة التّطـوُّرات العلميّـة في العالـم، والإلمـام بهـا، وكذلـك تشـجيع الباحثيـن والدَّراسـين الشّـباب علـى البحـث العلمـيّ، وتخلـق لديهـم القـدوة والدّافعيّـة للالتحـاق بالكلّيّـات العلميّـة التّخصُّصيَّـة.

3 ـ التَّركيـز على التّنشـئة والتّربيـة العلميّـة للشَّـباب العربـيّ ليـس فقـط بتحديـث النُّظُـم التّعليميَّـة والتركيـز فيهـا على تعلُّم العلـوم؛ وإنّما أيضًا ينبغي التركيز على تنميـة القـدرات العلميّـة والبحثيّـة للطّـلّاب العـرب فـي المـدارس والجامعـات بتعويدهـم على الاطّـلاع على الثّقافـة العلميّـة عبر دوريّـات علميّـة مُتخصّصة، وزيـارات ميدانيّـة للمراكـز البحثيَّـة العلميّـة المحلّيَّـة والدوليَّـة، وعبـر زيـادة التّبـادل العلمـيّ الطُّلَّابـيّ مـع دول العالـم المُتقدِّمـة.

4 ـ إنشـاء مراكـز تفـوُّق مضيئـة ـ مثلمـا فعـل الدكتـور زويل في مصر بإنشـاء مدينة زويـل العلميّـة ـ تكـون فـي المسـتوى نفسـه لنظيراتهـا فـي العالـم المُتقـدّم، وتركّـز على المجـالات البحثيّـة المهمّـة للمنطقـة، والمشـاركة العالميّـة وينبغـي أن تسـتند تلـك المراكـز فـي إنشـائها إلـى رؤيـةٍ واضحـةٍ، ونظـامٍ مؤسّسـيّ غيـر هـادف للرّبـح.

5 ـ إنشـاء صناعـات جديـدة مُوازيـة تسـتند إلـى العلـم والتكنولوجيـا المسـتحدثة والمطـوّرة محلّيًّـا لا علـى التكنولوجيـا المسـتوردة مـن الخـارج. إنّ نقـل التكنولوجيـا ينبغـي تشـجيعه، ولكـن مـن دون قاعـدة محلّيّـة سـتظل تلـك الصّناعـات الجديـدة مرهونـة بالخبـرة الخارجيَّـة.

6 ـ إنشـاء الأكاديميَّـة العربيَّـة للعلـوم؛ بحيـث تضـمّ أفضـل الخبـراء فـي مجـال العلـم والتكنولوجيـا فـي العالـم العربـيّ، وتُتيـح لهـم تبـادل المعرفة مـع نظرائهم

في شتّى أنحاء العالم، وينبغي للأكاديميّة أن تكون مثل بيت خبرة يتولّى دراسة المشاكل الوطنيّة المهمَّة ويقترح على الحكومات العربيَّة الحلول المُلائمة لها، ولا بُدَّ لتلك الأكاديميّة أن تتمتَّع باستقلاليَّة كاملة في إدارتها، وفي مختلف أنشطتها[1].

البحث العلميّ والصّناعات الثَّقافيَّة

من المعلوم الآن أنّ الثّقافة والتّنمية الثّقافيّة لم تعودا لمجرّد التّرف والتّسلية؛ بل أصبحت مُنتجًا صناعيًّا يستهدف رفع وعي البشر، وترسيخ القيم الأخلاقيّة والفنّيّة فيهم. ومِنْ ثَمَّ، فهو يستهدف تنمية قدراتهم التّكيفيّة مع البيئة المحيطة، ويتكفّل بإشعارهم بجودة الحياة، وبأنّ الحياة السَّعيدة موجودة ومُمكنة، وهي ليست فقط قرينة الثّراء المادّيّ، أو الوجاهة الاجتماعيَّة؛ بل توجد كذلك إذا ما امتلك المرء فنّ الاستمتاع بالحياة عن طريق القراءة، ومشاهدة الأعمال الفنّيّة من سينما، ومسرح، ... إلخ.

لكي يكون ذلك مُمكنًا، فقد أصبح الاهتمام مُتزايدًا بالصّناعات الثّقافيَّة الّتي تختلف بالطّبع عن الصّناعات الاقتصاديَّة الأخرى. فالصّناعات الثّقافيَّة تتّجه بنشاطها إلى تحقيق أكبر فائدة مُمكنة من مواهب النّاس وقدراتهم الابتكاريّة والإبداعيّة، ونشرها على نطاق واسع، كما تسعى تلك الصّناعات الثّقافيَّة إلى الحفاظ على التُّراث الثّقافيّ وإحيائه بما يُحقِّق للفرد الأمن الثّقافيّ المنبثق من شعوره بالانتماء إلى موطن ذلك التّراث، وتعتمد الصّناعات الثّقافيَّة على الأعمال الإبداعيّة الفرديَّة المُتمثّلة في مهارة، أو حرفة إبداعيّة يتميّز بها هذا الفرد، أو ذاك، ثمّ يتمّ إنتاج هذا العمل الفرديّ على نطاق واسع بالاستعانة بالآلات والأجهزة والمعدّات المناسبة من الصِّناعات الثّقافيّة، مثل: إنتاج الكتب واللَّوحات الفنّيّة، والأسطوانات واستنساخها وتعميم تداولها، وهناك صناعات ثقافيَّة أخرى كالسينما، والتليفزيون، يتداخل فيها الوجه الثّقافيّ بالوجه الاقتصاديّ؛ فهي تعتمد في جميع مراحل إنتاجها على التّعاون والتّفاعل المُنظّم بين عدد كبير من الطَّاقات البشريّة؛ إضافة إلى الدَّور المُهمّ الّذي تقوم به الأجهزة الفنّيّة والتكنولوجيَّة الحديثة؛ إذ تؤثّر

1- كتابنا: الأورجانون العربيّ للمستقبل، الدَّار المصريَّة اللُّبنانيَّة، القاهرة، 2014م، ص222-221.

تلك الأجهزة في الصُّورة النّهائيّة لشكل العمل الثّقافيّ المُنتج[1].

من نافلة القول هنا، تأكيد دور البحث العلميّ في تحديث تلك الصّناعات وتطويرها سواء بتطوير الأجهزة والأدوات المستخدمة وتحديثها، أو في قياس مدى إقبال النّاس على هذا المنتج الثّقافيّ أو ذاك، وكذلك في عمل بحوث استقرائيّة ومسحيّة عن الحالة الثّقافيّة لمجتمع ما، أو لفئة ما من البشر، وإبراز ما يمتلكون من مواهب، وما يشغلهم من اهتمامات ثقافيّة. ومِنْ ثَمَّ، دراسة حاجاتهم الثّقافيَّة، وكشف مواطن تميّزهم وتفرّدهم وخاصّة في مجالات الفنون الشَّعبيَّة المختلفة، والعمل على إظهارها وإتاحتها ونشرها على المجتمع ككلّ. إنّ البحوث العلميّة المسحيّة والاستقصائيّة لها دور كبير في توجيه بوصلة التّنمية الثّقافيَّة، والاستفادة من الإمكانات البشريَّة المُتاحة في ظلِّ التَّخطيط المُستقبليّ للعمل الثّقافيّ.

إنَّ البحث العلميّ المرتبط بالتنمية الثَّقافيَّة والتَّخطيط له وتوجيهه له أيضًا دور كبير في حماية الثَّقافة العربيَّة ممَّا يتهدّده من أخطار الهيمنة الثّقافيَّة الغازية، كما أنّه يسهم في تنمية الهُويَّة الثّقافيَّة وحمايتها من الاستلاب والاغتراب، وفى الوقت ذاته، يمكنه من التّفاعل الإيجابيّ والجادّ مع الثّقافات العالميَّة الحديثة الأخرى وخاصّة تلك الَّتي أغنت المعرفة الإنسانيَّة، وأنتجت فنونًا وآدابًا وعلومًا وتقنيات جديدة. إنَّ الحوار الإيجابيّ بين الثّقافات الحيَّة والحديثة مطلوب بوصفه نقيضًا للهيمنة والغزو وبكونه عامل إغناء مُتبادل وليس عامل غزو، أو إفقار وضمور للثَّقافة الوطنيَّة[2].

لقد شجّعت اليونسكو في مؤتمراتها العالميَّة للسِّياسات الثّقافيَّة منذ العام 1982م وحتَّى العام 1997م الدول النَّامية، ودعتها إلى بذل المزيد من الجهد لإنشاء الصِّناعات الثَّقافيَّة القائمة على البحث العلميّ، والاستفادة من نواتجه الّتي تتجاوز فوائدها أبعاد الأمن الثّقافيّ، وتُحقّق عند إنشائها الكثير من الفوائد، مثل:

1 ـ خفض تكاليف المواد المنتجة للأعمال الثّقافيَّة المختلفة.

2 ـ تلبية الطّلب المحلِّيّ المُتزايد لتلك المواد والتجهيزات.

1- أديب، اللجمى، الصّناعات الثّقافيّة وتحديث الثّقافة، ضمن كتاب «مستقبل الثّقافة العربيَّة في القرن الحادي والعشرين»، المنظّمة العربيَّة للتربية والثَّقافة والعلوم، تونس 1998م، ص 226-225.

2- أديب، اللجمى، الصّناعات الثّقافيّة وتحديث الثّقافة، مصدر سابق، ص228-227.

3 ـ خفض مُعدّلات استيراد تلك المواد بنسب كبيرة وتوفير الإنفاق بالعملة الصّعبة.

4 ـ الإسهام في التّنمية الاقتصاديَّة القوميَّة؛ وذلك بإيجاد أعمال ومشروعات إنتاجيَّة جديدة، وتكوين أُطُر كبيرة من الاختصاصيِّين والفنِّيِّين والعمَّال المهرة في مختلف قطاعات تلك الصِّناعات[1].

ولا يقتصر دور البحث العلميّ عند ذلك الحدّ في الصّناعات الثَّقافيَّة؛ إذ إنَّ له دورًا كبيرًا في مجالات أخرى عديدة، مثل:

1 ـ العمل عل تعريب البرامج والمنظومات الَّتي من شأنها أقلمة الكمبيوتر مع اللُّغة العربيَّة، وقد قامت مؤسَّسة صخر بدولة الكويت بدور مُميّز في هذا الاتجاه.

2 ـ توحيد ترجمة المصطلحات الحاسوبيَّة بين المُترجمين والمستعملين العرب.

3 ـ وضع برنامج عربيّ للتَّعاون في مجال التّقانة وتنمية المعلومات؛ ليكون مثل بروتوكول اتّفاق يحدّد عناصر العمل وآليّاته في هذا المجال.

4 ـ إنشاء مركز معلومات عربيّ عالميّ في المجالات النّفعيَّة (الاقتصاد – البحوث – السِّياحة) مفتوح للاشتراك فيه لكلّ من يرغب من الدول والأشخاص من مختلف أنحاء العالم[2].

في ضوء ما سبق، يتَّضح لنا مدى أهمِّيَّة البحث في تطوير العمل الثّقافيّ والمعرفيّ من خلال تنمية الصِّناعات المرتبطة بكلِّ صور الإنتاج الثّقافيّ .

البحث العلميّ ومدن المعرفة

لقد بلور المُتخصِّصون العلاقة بين البحث العلميّ النّشط والفعَّال، وبين النُّموّ الاقتصاديّ والمعرفيّ الّذي يسهم في التّنمية البشريّة، وجودة حياة البشر في ما أطلقوا عليه «الاقتصاد القائم على المعرفة». وقد أوضح خبراء البنك الدَّوليّ أنَّ ذلك النَّوع من الاقتصاد يتَّسم بسمات أهمّها:

1- أديب، اللجمى، الصّناعات الثّقافيّة وتحديث الثّقافة، مصدر سابق، ص 330.

2- عبد العزيز، غرمول، الثّقافة العربيَّة والتّقانة، ضمن الكتاب السّابق الإشارة إليه، ص 181 وص 189.

1 ـ سرعة الابتكار وتنوُّعه مع الأخذ في الحسبان التّفرقة بين الابتكار في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة، وبين الأشكال السَّابقة من التّنظيم.
2 ـ إنّه اقتصاد مُكوّن من شبكات تعمل على مستويات هرميّة مختلفة، وينطوي على أشكال عدَّة من التّعاون والتّفاعلات بين القطاعَيْن: العام، والخاص.
3 ـ يقوم على رأس مال بشريّ يمكنه أن يؤدِّي دورًا حاسمًا في نُموِّ الاقتصاد.
4 ـ يستند إلى أنشطة مُتعلّقة بالمعلومات الّتي تنتشر في مختلف قطاعات الاقتصاد في ظلِّ معرفة ضمنيَّة يجرى تدوينها ونشرها باستمرار. ولكلّ ما تقدَّم آثار حتميَّة على أساليب تسيير الأعمال نظرًا إلى أنَّ المعرفة تغدو عاملًا رئيسًا من عوامل الإنتاج، ويبدو أنّ هذا العامل أهمّ من الأصول الماليّة والماديَّة[1].

ومن اللَّافت أنَّ هذا الحديث عن اقتصاد المعرفة لم يعد مجرّد حديثًا نظريًّا عن نوع جديد من الاقتصاد النَّاشئ على استحياء؛ بل اتَّضح لنا أنّه كان بلورة لما يجرى فعلًا في بعض بلدان العالم المُتقدِّمة، حيث ظهر فيها ما أُطلق عليه بالفعل «مُدن المعرفة». وأصبح ظهور ما يسمَّى بمدن المعرفة خير دليل على مدى الدَّور الَّذي يقوم به البحث العلميّ في خدمة البشر، وتنمية حياتهم الثّقافيَّة والاقتصاديَّة في آنٍ معًا ؛ما يسهم بشكل غير مسبوق في جودة حياتهم بشكلٍ مُطَّرد.

قد عرّف الباحثون مدينة المعرفة بأنّها المدينة الَّتي تستهدف التّنمية القائمة على المعرفة وذلك عن طريق التّشجيع اللَّامحدود للإبداع، والتَّشارك، والتَّقويم، والجديد، والتَّحديث المستمر للمعرفة[2]. وترى الهيئة الأستراليَّة SGS «أنَّ مصطلح مدينة المعرفة يُعدُّ اختصارًا لاقتصاد إقليميّ تُحرّكه الصَّادرات عالية القيمة المضافة، والَّتي يخلقها البحث العلميّ والتّقنية والعقول البشريَّة المُتميزة». ويعرف ادفنسون مدينة المعرفة بأنَّها «المدينة الَّتي صمّمت بقصد تشجيع رعاية المعرفة» وعرَّفها

1- باربارا، إيشينغر، ولاو، جورغنسين، (تحرير): مراجعات لسياسات التّعليم الوطنيَّة، التعليم العالي في مصر، مُنظّمة التّعاون والتّنمية في الميدان الاقتصاديّ والبنك الدَّوليّ، 2010 م، ص 230.

2- فرانشيسكو، خافيير كاريللو، (تحرير): مدن المعرفة؛ المداخل والخبرات والرُّؤى، ترجمة د.خالد على يوسف، سلسلة عالم المعرفة (381) الكويت، أكتوبر 2011 م، ص24.

كاريللو بأنَّها «مُستقرّ دائم يتمتّع بدرجة عالية نسبيًّا في مجال قيام المواطنين بعمل محاولات منظّمة لتطوير نظامها الرأسماليّ بطريقة مُتّزنة ومُستدامة»[1].

يمكن إيجاز الفوائد الأساسيّة لمدينة المعرفة في ما يلي:

1 ـ دعم الحراك الابتكاريّ القويّ عبر جميع القطاعات والأنشطة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

2 ـ تقديم خدمات تعليميَّة أفضل.

3 ـ دعم المشاركة الفاعلة للمواطنين في تنمية مدينتهم والحفاظ عليها، وعلى هُويّتها، وشخصيّتها الفريدة.

4 ـ التَّحوُّل إلى نمطٍ اقتصاديٍّ أكثر استدامة.

5 ـ خلق بيئة رحبة تسع الأقلّيّات والمهاجرين.

6 ـ تسهم في تفعيل ممارسة الديموقراطيَّة من خلال مشاركة حيّة للمعرفة بين جميع المواطنين، وذلك عن طريق إمدادهم بوسائل وتسهيلات معلوماتيّة محدثة وغير مكلفة، تُمكّنهم من المشاركات الحيَّة وبشكلٍ لحظي. وعلى هذا؛ فمفهوم «الفجوة الرَّقميَّة» من شأنه أن يستبدل بمفهوم «الاحتواء الرَّقميّ» الّذي يعني أنّ فوائد التقنية بمقدورها الوصول إلى جميع أفراد المجتمع[2].

وبالطبع، فإنَّ هذا الحديث عن مدن المعرفة ليس حديثًا نظريًّا مجردًا، حيث ظهرت نماذج عدَّة لها في كثير من بلاد العالم، مثل: مدينة برشلونه في إسبانيا، ومدينة استكهولم في السويد، ومدينة ميونخ في ألمانيا، ومدينة مونتريال في كندا، ومدينة دبلن في ايرلندا... إلخ.

لعلّ ذلك يؤكّد صدق مقولة كتاب «تقرير مراجعات لسياسات التّعليم الوطنيّة – التعليم العالي في مصر» الّذين أكَّدوا «أنَّ نظام البحث والتنمية والابتكار يُسهم إسهامًا كبيرًا في التنمية الاقتصاديَّة الوطنيَّة والرّفاهية الاجتماعيَّة. فالأُمم الَّتي تُنمِّي أصولها المعرفيَّة وتديرها بفاعليّة تحسن من أدائها الاقتصاديّ، والشّركات المعتمدة على المعرفة تتفوّق دائمًا في أدائها على تلك الَّتي يقلّ فيها التّركيز على المعرفة، والأفراد المُتمتّعون بحصيلةٍ أكبر من المعرفة يحصلون عادة على وظائف مرتفعة

1- فرانشيسكو، خافيير كاريللو، مصدر سابق، ص 48.

2- المصدر نفسه، ص 27-26.

الأجور. وتُشكّل الاستثمارات في البحث، والتّنمية، والابتكار، والتّعليم، والتّدريب، وغير ذلك من الأصول غير المادّيّة حجر الزاوية لاقتصاد المعرفة الحديث»[1].

خاتمة

في ضوء كلّ ما سبق، يتّضح لنا بجلاء تامٍّ أنَّ الثّقافة الّتي تتنوَّع بتنوُّع الجماعات والفئات والطّبقات والانتماءات، وتختلف من مجتمع إلى آخر، ومن جيل إلى آخر ليست مجموعة من مُكوّنات ثابتة ساكنة جامدة جمودًا مطلقًا؛ بل هي في ضوء عوامل عدَّة، وفي ضوء ما يضيفه عليها البحث العلميّ من عناصر جديدة تتطوَّر وتتحوَّل، وتصبح منفتحة على كل ما من شأنه أن يضيف إليها البهاء والألق والازدهار والتَّقدُّم. فضلًا عن أنّ هناك مميزات نسبيَّة لتلك الثّقافات الّتي اتَّخذت من التكنولوجيَّات الحديثة أساسًا لنموِّها وتطوُّرها للدرجة الّتي تحوّلت معها بعض المُدن العالميَّة وأصبحت مدنًا للمعرفة. وكم نتمنّى أن تتّخذ الثّقافة العربيَّة المنحيَيْن معا؛ منحى الاستفادة من البحث العلميّ وتوطين الثّقافة العلميّة، ومنحى الاستفادة من التَّجارب العالميّة في تأسيس مُدن المعرفة، فمن شأن هذا وذاك أن يجعل من الثَّقافة العربيَّة واحدة من الثَّقافات العالميَّة ذات التّأثير الحضاريّ جنبًا إلى جنب مع ثقافات العالم المُتقدِّمة.

1- باربارا إيشينغر، ولاو جورغنسين، مصدر سابق، ص 225 .